

نظام الدولة
الباب العاشر
السلطة المالية .. مجلس البنك المصري

الفصل الأول : مبادئ وأحكام عامة

١. يُمثّل مجلس البنك المصري السُلطة المالية للدولة وهو رابع السلطات الدستورية في مجلس الدولة المصرية.
 ٢. يتكون مجلس البنك المصري من أربع هيئات رئيسية هي : **هيئة الموازنة العامة المصرية** و**هيئة الإيرادات العامة المصرية** و**هيئة المصروفات العامة المصرية** و**هيئة المخازن العامة المصرية**. كما يتبع المجلس هيئات أخرى فرعية هي : **هيئة الحسابات الفردية الخاصة** و**هيئة الحسابات الجماعية الخاصة** و**هيئة الحسابات التجارية الفردية الخاصة** و**هيئة الحسابات التجارية الجماعية الخاصة** و**هيئة التأمين المصرية** و**هيئة المعاملات البنكية المحلية** و**هيئة المعاملات البنكية الدولية**.
 ٣. يتتابع على رئاسة مجلس البنك المصري بصفة شهرية دورية منتظمة رؤساء الهيئات الأربع الأساسية التي يتكون منها وهم رئيس هيئة الموازنة العامة ورئيس هيئة الإيرادات العامة ورئيس هيئة المصروفات العامة ورئيس هيئة المخازن العامة. وتسرى أحكام المادة الثانية من الباب الرابع من الدستور الخاصة بالتتابع والتداول الدّورى لمسؤولية رئاسة الهياكل الإدارية العامة بين رؤساء القطاعات المكوّنة لها على رؤساء هذه الهيئات الأربع فقط فيما يختصُ برئاستهم الدورية لمجلس البنك وتمثيلهم له في **الإجتماع الشهري الدورى لمجلس الدولة**. ولا يشمل حق تمثيل مجلس البنك المصري في الإجتماع الدورى لمجلس الدولة رؤساء بقية الهيئات الفرعية الأخرى التى يشملها التنظيم الإدارى للبنك. وتحدد المبادئ والقواعد واللوائح الواردة **بقانون البنك المصري** مهام وواجبات كلّ هيئة من الهيئات الأساسية والفرعية المكونة له ونظام الإدارة والعمل بها.
 ٤. يَخْتَصُّ **البنك المصري** دون غيره من الجهات بجميع ما يتعلق بالأنشطة والتعاملات المالية التى تتم داخل الدولة المصرية والخاصة بجميع المؤسسات العامة للدولة المصرية ولجميع المواطنين المصريين والمواطنين غير المصريين المقيمين بصورة شرعية فى الدولة. ويشمل إختصاص البنك المصري جميع الأنشطة والتعاملات المالية التى تتم بين الهيئات العامة المصرية والهيئات الخاصة المصرية والأجنبية وبين أى مؤسسات مالية أجنبية أيا ما كانت طبيعة هذه الأنشطة والتعاملات. ولا يجوز لأى جهة أخرى عامة أو خاصة وطنية أو أجنبية التعامل فى الأموال المصرية أو الأجنبية العامة داخل الدولة المصرية بأى وسيلة من الوسائل وبأى مُسمى من المُسميات.
 ٥. يقوم رئيس مجلس البنك المصري بعرض واقع وتفاصيل ومُستجدات **الموقف المالى للدولة** فى الإجتماع اليومى الذى يعقده رئيس الدولة معه. ويجب على رئيس مجلس البنك فى حال حدوث أية مشكلات مالية أو إقتصادية محلية أو دولية تتعلق بمجالات عمل البنك وتشكل خطورة قائمة أو مُحتملة أو مُتوقعة على الإقتصاد الوطنى المصرى أن يطلب من رئيس الدولة تكليف رئيس **مجلس الشورى** لعرض الموقف وعرض إقتراحات مجلس البنك فى هذا الشأن على **لجنة الشؤون الإقتصادية** بالمجلس لإعداد تقرير برأى اللجنة متضمناً دراسة وتحليل وتقدير الموقف وتوصيات اللجنة فى هذا الشأن. ويجوز لرئيس مجلس البنك المصرى فى حالة الضرورة التى تتطلب قرارات عاجلة أن يطلب من رئيس الدولة عقد إجتماع إستثنائى لمجلس الدولة لعرض إقتراحات مجلس البنك وعرض تقرير لجنة الشؤون الإقتصادية بمجلس الشورى لمناقشتها وإتخاذ اللازم بشأنها.
- الفصل الثانى : هيئة الموازنة العامة المصرية**
١. تَخْتَصُّ **هيئة الموازنة العامة المصرية** بتحديد جميع أَوْجُه وخطَط وأَسَالِيب ومُخصصات الإنفاق العام لجميع الجهات العامة بالدولة المصرية عدا **إحتياجات القوات المسلحة المصرية** من المركبات العسكرية والأسلحة والعتاد والذخيرة والمعدات العسكرية والمواد اللازمة للوفاء بالإحتياجات العسكرية للقوات المسلحة المصرية و**إحتياجات هيئة الأمن القومى الخارجى وإحتياجات هيئة الأمن القومى الداخلى** التى يَخْتَصُّ مجلس الأمن القومى بتحديددها.
 ٢. يشمل **الإنفاق العام** للإيرادات العامة الذى تحدده الموازنة العامة المصرية أربعة بنود حصرية فقط هى **بند المرتبات والمعاشات وبند المشتريات العامة** و**بند الإنفاقات العامة** و**بند الطوارئ والتكبات**. ولا يجوز تخصيص أية بنود أخرى خلاف هذه البنود الأربعة بخطة الموازنة العامة للدولة المصرية أو إقتراح أى بنود أخرى للإنفاق العام خلافها.
 ٣. يُحظَر تخصيص أى مبالغ مالية مهما كانت قيمتها لأى مسؤول بأى جهة عامة بدءاً من رئيس الدولة ومروراً بجميع المسؤولين العاملين للصرف منها أو لإنفاقها تحت أى مُسمى من المسميات حيث يتعين على جميع المسؤولين العاملين بالدولة المصرية أن يطلبوا توفير إحتياجات الجهات التى يعملون بها أو التى يرأسونها أياً ما كانت طبيعة هذه الإحتياجات من خلال هيئة المصروفات العامة المصرية فقط دون أية جهة أخرى خلافها.
 ٤. تَخْتَصُّ هيئة الموازنة العامة المصرية بتحديد **مُخصصات الإنفاق العام** لكل بند من بنوده الأربعة بناءً على تقديرات هيئة الإيرادات العامة وتقديرات هيئة المصروفات العامة وإفادات هيئة المخازن العامة عن كل ما يتوافر لديها من مخزونات أيا ما كانت طبيعتها وكمياتها وأعدادها وتقديرات كل جهة عامة لإحتياجاتها. كما تَخْتَصُّ الهيئة بتحديد نصيب كل جهة عامة بالدولة من بنود هذا الإنفاق تبعاً لطبيعتها ولأهمية خدماتها فى الوفاء بإحتياجات المواطنين المصريين.
 ٥. يتم تحديد **خطة الموازنة العامة** للدولة بعد جمع المعلومات الصحيحة والدقيقة عن **الإحتياجات** الفعلية لجميع الجهات ودراسة التقديرات السليمة لحجم **الإيرادات** المتوقعة وتحديد **المصروفات** طبقاً لأولويات سدادها وفاءً لأقساط **الديون الخارجية** وأقساط **الديون الداخلية** بأنواعها المختلفة.

٦. يُراعى فى تحديد وتقدير مُخصصات الإنفاق العام للدولة المصرية الإلتزام بإعطاء الأولوية المطلقة أولاً للوفاء بإحتياجات الإنفاق العام فى مجالات **الأمن القومى والعدل والإسكان والمرافق العامة الأساسية والضرورية والتعليم والبحث العلمى والخدمات الصحية والتكافل الإجتماعى الواجب** فيما يَخْتَصُّ برعاية وحماية ودَعْمُ الفقراء والمُشردين وأطفال الشوارع والأرامل. ويتم تحديد مخصصات الإنفاق العام لبقية جهات الدولة العامة بعد الوفاء بالإحتياجات الكافية اللازمة لهذه المجالات.

٧. تَخْتَصُّ هيئة الموازنة العامة المصرية بتحديد قواعد وآليات تنظيم وتدْفُقُ مُخصصات الإنفاق العام لكل جهة عامة بالدولة على مدار العام بما يضمن تحقيق أفضل معدلات العمل والأداء والإنتاج بها. ويتم إقتراح وتحديد قواعد وخطط وتقديرات الموازنة المالية العامة الأولى للدولة المصرية بمشاركة جميع رؤساء الهيئات المالية المصرية العامة وهم : رئيس هيئة الموازنة العامة ورئيس هيئة الإيرادات العامة ورئيس هيئة المصروفات العامة ورئيس هيئة المخازن العامة.

٨. يتم إرسال خطة الموازنة المالية العامة الأولى للدولة المصرية المقترحة بواسطة هيئة الموازنة العامة المصرية إلى جميع السلطات الدستورية بالدولة المصرية لإبداء الرأى فيها بالإضافة أو الحذف أو التغيير أو التعديل. ويتعين على كل سلطة من سلطات الدولة تقديم تقريرها الخاص فى هذا الشأن فى إجتماع مجلس الدولة التالى لتلقيها لخطة الموازنة المالية العامة الأولى للدولة. وفى حالة موافقة أغلبية أعضاء مجلس الدولة على تعديل أى من بنود هذه الخطة بالإضافة أو الحذف أو التغيير يتم إعادتها إلى هيئة الموازنة العامة لإجراء التعديلات وإعداد خطة الموازنة المالية العامة النهائية للدولة المصرية ليتم عرضها على مجلس الدولة المصرى فى أول إجتماع تالى للإنتهاء منها لإقرارها نهائياً بأغلبية أصوات أعضاء المجلس. ويقوم رئيس الدولة بعد الإقرار النهائى لخطة الموازنة العامة للدولة والموافقة عليها بالتوقيع على القانون الخاص بها والأمر بنشرها فى اليوم التالى للموافقة عليها بجريدة الوقائع المصرية. ويتعين على جميع الجهات العامة بالدولة المصرية الإلتزام بنود وقواعد الموازنة العامة النهائية للدولة إعتباراً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية. وتُنشر خطة الموازنة المصرية العامة السنوية النهائية كما تم إقرارها من مجلس الدولة عدا ما يتعلق منها بإحتياجات هيئات مجلس الأمن القومى بالجريدة الرسمية بصورة تفصيلية.

الفصل الثالث : هيئة الإيرادات العامة المصرية

١. **الإيرادات العامة المصرية** ملك لجميع المواطنين المصريين ولكل منهم الحق فى نصيبه العادل منها دونما تفرقة بينهم بسبب الديانة أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو اللون أو العُمر. وتتوَل جميع هذه الإيرادات إلى حساب هيئة الإيرادات العامة المصرية بالبنك المصرى. وتشرف الجهات العامة بالدولة المصرية على جهات الإيرادات العامة للدولة المصرية طبقاً للإختصاصات الدستورية والمسؤوليات الإدارية المحددة لكل جهةٍ منها فى هذا الشأن.
٢. تشمل **جهات الإيرادات العامة المصرية** جميع الجهات العامة المختصة والمسئولة طبقاً لإختصاصاتها وواجباتها الدستورية عن الإشراف على تقدير وتحديد الضرائب المفروضة على جهات الإنتاج الخاصة الفردية والجماعية وعلى تقدير وتحديد الرسوم ومقابل الخدمات العامة أو الخاصة التى يتم تقديمها للمواطنين المصريين وغير المصريين وعلى تقدير وتحديد مقابل بيع وتأجير الأراضى العامة المصرية للمواطنين المصريين وتقدير وتحديد مقابل تأجير الأراضى العامة المصرية للمواطنين غير المصريين وعلى تقدير وتحديد مقابل التراخيص السنوية لجهات العمل والإنتاج والنشاط الفردية والجماعية أياً ما كانت طبيعتها كالأنشطة الإنتاجية الزراعية والأنشطة الإنتاجية الصناعية والأنشطة الإنتاجية فى مجالات الثروة الحيوانية والأنشطة المِهْنِيَّة والأنشطة الحرفية والأنشطة الترفيهية والأنشطة التجارية وما يماثلها. وتشمل هذه الجهات : **هيئة الضرائب وهىئة الجمارك وهىئة قناة السويس وهىئة أراضى الدولة ووزارة الكهرباء والطاقة ووزارة البترول والغاز الطبيعى ووزارة المياه والصرف الصحى وهىئة الاتصالات السلكية واللاسلكية ووزارة الثروات المعدنية ووزارة الإسكان والتعمير ووزارة السياحة وهىئة الآثار** وجميع ما تشرف عليه من متاحف ومزارات ومنشآت سياحية أثرية وهىئة **المخازن العامة المصرية وهىئة المبيعات العامة المصرية وهىئة المرور المصرية ووزارة الإقتصاد**.
٣. تشمل **الإيرادات العامة المصرية** إضافةً إلى الإيرادات التى تَخْتَصُّ بتقديرها جهات الإيرادات العامة السابق ذكرها جميع الإيرادات المالية التى يتم تحصيلها من المواطنين المصريين ومن المواطنين غير المصريين من رسوم مقابل **الخدمات العامة** التى يحق لهم الإنتفاع بها وهى عوائد بيع **جريدة الوقائع المصرية** وعوائد الإعلانات الخاصة التى يتم نشرها بالجريدة وعوائد الإعلانات الخاصة بهىئة **التليفزيون المصرى** ورسوم **إستخراج المُحررات والمستندات والوثائق والشهادات والتقارير الرسمية** ورسوم **إرتياد الحدائق والمتاحف والمنشآت العامة ومقابل الغرامات المالية المقررة بأحكام قضائية نهائية** ورسوم جميع التراخيص المختلفة المقررة بحكم القانون فى أية مجالاتٍ أخرى.
٤. تَخْتَصُّ **هيئة الإيرادات العامة المصرية** وحدها دون غيرها من الجهات العامة بالدولة بمسؤوليات ومهام وواجبات الإشراف على تحصيل جميع الإيرادات العامة للدولة المصرية لحساب الهيئة بالبنك المصرى. ويتم إنشاء حسابٍ خاص لكل جهة إيرادات عامة مصرية داخل حساب **هيئة الإيرادات العامة المصرية** بالبنك المصرى. ويُشأ بكل **جهة إيرادات عامة مصرية** يتضمن نشاطها تحصيل أى أموال من المواطنين مقابل خدمات أو مبيعات عامة **فرع للبنك المصرى** يكون مختصاً بتلقى هذه الأموال مهما كانت قيمتها لإيداعها بحساب هذه الجهة ضمن حساب **هيئة الإيرادات العامة المصرية** بالبنك وطبقاً للإجراءات البنكية المحددة فى هذا الصدد.
٥. يُحظَرُ على جميع **جهات الإيرادات العامة بالدولة** تلقى رسوم أو مقابل الخدمات أو المبيعات التى تقدمها للمواطنين مباشرةً أو الإحتفاظ بها أو إستقطاع أى قدرٍ منها أو التصرف فيها بأى وسيلة من الوسائل لصالح الجهة المشرفة عليها أو لأى جهة أخرى بالدولة. كما يُحظَرُ على أى موظفٍ عام يشغل وظيفة عامة بالدولة تلقى أو تحصيل أى أموال مهما كانت قيمتها مقابل خدمات أو مبيعات الجهة التى يعمل بها حيث تختص فروع البنك المصرى بهذه الجهات وحدها بتلقى قيمة الرسوم المُحددة لهذه الخدمات وأثمان المبيعات من قِبَل الجهة المختصة وإيداعها بحساب الجهة المعنية ضمن حساب هيئة الإيرادات العامة المصرية طبقاً للإجراءات الإدارية والمالية الواجب إتباعها فى هذا الشأن.

٦. يتم بصفة يومية منتظمة وفي صفحة مخصصة لذلك في جريدة الوقائع المصرية نشر تفاصيل جميع إيرادات هيئة الإيرادات العامة المصرية في جميع الإدارات التابعة لها في جميع المحافظات المصرية. ويجب أن يشمل النشر تفاصيل جميع إيرادات كل مؤرد من جميع مواردها المختلفة العامة والخاصة في اليوم التالي لورودها إلى هيئة الإيرادات العامة المصرية وإيداعها في الحسابات المخصصة لها في البنك المصرى.

٧. يتم بصفة يومية منتظمة وفي صفحة مخصصة لذلك في جريدة الوقائع المصرية نشر تفاصيل جميع قرارات هيئة أراضى الدولة المصرية مفصلة لما يتم بيعه من أراضى سكنية (تسعمائة متر مربعاً فقط مرة واحدة فقط طوال الحياة) لأى مواطن مصرى يرغب فى شراء أرض بغرض السكن وكذلك مفصلة لما يتم تأجيرها بنظام حق الإنتفاع السنوى للمواطنين المصريين وغير المصريين بغرض الإستثمار. كما يتم نشر تفاصيل جميع ما قد يُضم إلى هيئة أراضى الدولة سواء بالإسترداد لأراضى تم بيعها أو تأجيرها قبلاً أو لأراضى يتم تأميمها لصالح النفع العام أو لأراضى يتم مصادرتها تنفيذاً لعقوبة. وفيما عدا ما يتم إعادته طواعيةً إلى هيئة أراضى الدولة من أراضى مُباعَة أو مؤجرة من قِبل المُستثمرين أو المؤجرين أو ما يتم إسترداده من أراضى فى حالة مخالفة المُستثمرين أو المؤجرين لها لشروط عقود البيع أو الإيجار المُبرمة مع الهيئة لا يجوز تأميم أو مصادرة أية أراضى مملوكة ملكيةً مشروعة ومستقرة لأى مواطن مصرى إلا بعد صدور حكم قضائى نهائى بالتأميم أو المصادرة من محكمة القضاء الإدارى النهائية التى تختص بالفصل فى طلبات التأميم فقط لصالح النفع العام أو من محكمة القضاء الجنائى النهائية أو محكمة القضاء التجارى النهائية التى تختصان دون غيرهما من الجهات بالفصل فى طلبات المصادرة كعقوبة قانونية تبعاً لتفاصيل حالات القضايا الخاصة بذلك.

الفصل الرابع : هيئة المصروفات العامة المصرية

١. تختص هيئة المصروفات العامة المصرية وحدها دون غيرها من الجهات العامة للدولة بتحديد آليات وأساليب وتوقيتات الصرف والإنفاق العام للإيرادات العامة للدولة المصرية لجميع الجهات العامة بالدولة طبقاً لخطة الموازنة المالية العامة النهائية للدولة وتبعاً لبنود الإنفاق العام للدولة المصرية التى تشمل بند المرتبات والمعاشات وبند المشتريات العامة وبند الإنفاقات العامة وبند الطوارئ والنكبات والمحددة سلفاً فى خطة الموازنة العامة النهائية. ويشمل المقصود بلفظة مشتريات عامة الواردة فى هذا السياق كل ما يتم دفع مقابله من أموال من حساب هيئة الإيرادات العامة المصرية لمواجهة لوازم واحتياجات الجهات الخدمية العامة للدولة المصرية.

٢. يتولى مسؤولية الإشراف على كل بند من بنود الإنفاق العام للدولة أربع هيئات تابعة مباشرة لهيئة المصروفات العامة للدولة تشرف كل منها على أحد هذه البنود وتكون مسؤولة عن ضمان الإلتزام التام بخطة وقواعد وأهداف الموازنة العامة النهائية للدولة فى مجال اختصاصها. وتشمل هذه الهيئات هيئة المرتبات والمعاشات وهيئة المشتريات العامة المصرية وهيئة الإنفاقات العامة المصرية وهيئة الطوارئ والنكبات. وتحدد الآليات الإجرامية العامة لوظائف هذه الهيئات على الوجه التالى :

أ. تتولى إدارات هيئة المرتبات والمعاشات التابعة مباشرة لهيئة المصروفات العامة المصرية والموجودة بكل جهة عامة مسؤوليات ومهام إضافة المرتبات والمعاشات المستحقة لكل موظف عام حالى أو سابق بهذه الجهة إلى حسابه الشخصى الخاص بالبنك المصرى فى اليوم الأخير من كل شهر ميلادى. كما تتولى هذه الإدارات مسؤولية إستقطاع أى غرامات مالية من مرتبه يتم توقيعها عليه إما بحكم قضائى نهائى أو طبقاً للإجراءات العقابية المالية المنصوص عليها فى قانون العمل المصرى بغير إعتراضٍ عليها من قِبل الموظف المعنى بالعقوبة خلال ثلاثة أيام من تاريخ علمه بها. كما تتولى مسؤوليات إضافة الزيادات المالية السنوية الدورية (العلاوات الدورية) التى تنقرر لجميع العاملين طبقاً لقواعد هيئة المصروفات العامة المصرية وقواعد قانون العمل المصرى فى هذا الشأن وإضافة الزيادات المالية السنوية الإستثنائية (علاوات الإجدادة) التى يتم تقريرها سنوياً لنسبة عشرة فى المائة (١٠ ٪) من العاملين المتميزين بكل كادر وظيفى بكل جهة عامة يتم اختيارهم من قِبل جميع العاملين بنفس الكادر بنفس الجهة أو الزيادات التى يتم تقريرها كمكافأة إستثنائية لواحد أو أكثر من العاملين بأى جهة عامة بإجماع أصوات أعضاء مجلس إدارة الجهة وموافقة أغلبية زملائه بنفس الكادر الوظيفى فى جهة عمله نظير جهد أو عمل متميز. ويقتصر عمل هيئة المرتبات والمعاشات على مسؤوليات الإضافات الدورية والإستثنائية والإستقطاعات المالية المذكورة فى السياق السابق حيث تختص هيئة التوظيف والوظائف العامة المصرية وحدها بتحديد المرتب الشهرى المُستحق لكل عامل جديد بالدولة فى عقد العمل الخاص به والذى تتولى شؤونه المذكورة سابقاً إدارة هيئة المرتبات والمعاشات بجهة عمله.

ب. تتولى هيئة المشتريات العامة من خلال إدارات المشتريات الموجودة بكل جهة خدمية عامة والتابعة مباشرة لهيئة المصروفات العامة المصرية تلقى طلبات الجهة التابعة لها لتوفير احتياجاتها من الأجهزة أو المعدات أو السلع أو المستلزمات الوسيطة الضرورية لعملها. ويتم إرسال هذه الطلبات أولاً إلى هيئة المخازن العامة المصرية لتوفيرها حال وجودها وإرسالها إلى الجهة الطالبة لها. وفى حالة عدم توافر الاحتياجات المطلوبة بالمخازن العامة المصرية يتم الإعلان عن جميع مناقصات شراء هذه الاحتياجات بجريدة الوقائع المصرية وتسديد قيمتها من بند المشتريات العامة المُخصص لها بعد التأكد من صحتها ومطابقتها للإحتياجات المطلوبة والشروط المحددة سلفاً وإستلامها طبقاً لنصوص وقواعد وإجراءات قانون هيئة المصروفات العامة المصرية فى هذا الشأن.

ت. تتولى إدارات هيئة الإنفاقات العامة الموجودة بكل جهة عامة والتابعة مباشرة لهيئة المصروفات العامة المصرية تلقى طلبات الجهة التابعة لها لتوفير احتياجاتها فى هذا الصدد. وتشمل الإنفاقات العامة إنشاء المرافق الحيوية الخدمية العامة كالطرق والكبارى ومحطات توليد الكهرباء ومحطات تحلية مياه الشرب ومرافق الصرف الصحى ومرافق البنية التحتية وصيانتها وتوفير مستلزماتها. كما تتولى مسؤوليات بناء وصيانة وترميم وإصلاح الأبنية والمنشآت الحيوية الخدمية ذات النفع العام مثل المدارس والمستشفيات والمحاكم وأقسام العدل والمساكن المطلوب توفيرها لمن يحتاج إليها من المواطنين غير القادرين على شرائها وصيانتها وتوفير مستلزماتها. ويتم إتباع الإجراءات الإدارية والفنية والمالية والرقابية المعمول بها فى هذا الشأن طبقاً للقوانين المختصة بكل صنف من هذه الإنشاءات والمستلزمات تبعاً لطبيعتها حيث يتم الإعلان عن جميع مناقصات إنشاء أو بناء أو شراء أو صيانة وترميم وإصلاح هذه الاحتياجات بجريدة الوقائع المصرية ودراسة واختيار أفضل العروض من الجهات الخاصة المتقدمة والإلتزام بجميع شروط المتابعة والرقابة الفنية أثناء جميع مراحل التنفيذ وشروط المتابعة والرقابة المالية عند تسديد الدفعات الأولية والدورية والنهائية عند الإستلام وضمان الوفاء التام بجميع

إشتراطات الأمان والكفاءة والجودة والسلامة طبقاً لطبيعة مشمول عقود **الإنشاء أو الصيانة أو الإصلاح أو الترميم وتوفير المستلزمات** طبقاً لقوانين هيئة المشتريات العامة المصرية والقوانين المختصة بتحديد الإشتراطات الفنية والإجراءات الرقابية والمالية المتبعة في هذا الشأن.

ث. تتولى هيئة الطوارئ والنكبات التابعة لهيئة المصروفات العامة المصرية مهام وواجبات ومسؤوليات توفير الإحتياجات الطارئة والعاجلة في حالات الطوارئ والنكبات القومية التي قد تحدث في أى مكان داخل حدود الدولة المصرية.

٣. يتم بصفة يومية منتظمة وفي صفحة مخصصة لذلك في جريدة الوقائع المصرية نشر تفاصيل جميع **مصروفات هيئة المصروفات العامة المصرية** التي يتم صرفها وإنفاقها من جميع الإدارات التابعة لها في جميع المحافظات المصرية. ويجب أن يشمل النشر تفاصيل جميع **بنود المشتريات العامة والإنفاقات العامة** لجميع جهات الدولة العامة شاملةً لجميع مجالس الدولة وكذلك جميع الهيئات العامة التابعة لها وتفاصيل جميع **إنفاقات بند الطوارئ والنكبات** في حالة حدوث ذلك. ويجب أن يتم نشر التفاصيل الخاصة بهذه المصروفات وتفاصيل تسويات موازاتها بالحسابات الخاصة بها بالبنك المصرى في اليوم التالى لصدر القرارات الخاصة بها.

٤. يُستثنى مجلس الأمن القومى من نشر تفاصيل المشتريات والإنفاقات الخاصة بمجالات عمل هيئاته الثلاث. وتقتصر معرفة ومناقشة هذه التفاصيل على أعضاء مجلس الدولة فقط بإعتبارها من الأسرار الأمنية والعسكرية للدولة المصرية. ويشمل هذا الإستثناء من النشر حصراً جميع تفاصيل بنود **مشتريات ومبيعات المركبات والمعدات العسكرية والأسلحة والذخيرة والمواد العسكرية الوسيطة** الخاصة بوزارة الدفاع والإنتاج الحربى وكذلك جميع تفاصيل بنود الإنفاق الخاصة بهيئة الأمن القومى الخارجى وجميع تفاصيل بنود الإنفاق الخاصة بهيئة الأمن القومى الداخلى. كما يسرى هذا الإستثناء من النشر لشئون مجلس الأمن القومى على تفاصيل تعيين وتوظيف العاملين بهيئة الأمن القومى الخارجى وهيئة الأمن القومى الداخلى بالمجلس. ولا يسرى هذا الإستثناء الخاص من النشر على بقية الشئون المالية الأخرى لهيئات مجلس الأمن القومى الثلاث خلاف السابق ذكرها مثل بنود المرتبات والمعاشات وبنود المشتريات العامة وبنود الإنفاقات العامة لكل هيئة منها.

الفصل الخامس : هيئة المخازن العامة المصرية

١. تُختص هيئة المخازن العامة المصرية بمهام وواجبات ومسؤوليات الإحتفاظ بجميع **الأصول العامة المصرية** أيّاً ما كانت طبيعتها أو قيمتها أو كمياتها والتي لا يجرى إستخدامها أو لا يصلح إستخدامها أو لم يتم إستخدامها والإستفادة منها بعد فى الجهات الخدمية العامة للدولة. كما تُختص بمهام وواجبات ومسؤوليات الحفاظ على هذه الأصول وصيانة وإصلاح ما يحتاج إلى الصيانة أو الإصلاح منها حتى يتم التصرف النهائى فى شأنها بإتاحتها للإستخدام لأغراض النفع العام أو بيعها أو إهلاكها.

٢. يتم تسجيل وتصنيف وتقسيم وتنظيم وتقدير قيمة جميع الأصول العامة التي تُختص هيئة المخازن العامة المصرية بالإحتفاظ بها والحفاظ عليها حسب لوائح **الإجراءات الدفترية والفنية والمالية والإدارية** المتبعة فى هذا الخصوص طبقاً لنصوص قانون هيئة المخازن العامة المصرية.

٣. تشمل الأصول العامة المصرية التابعة لولاية هيئة المخازن العامة المصرية الأصول التالية :

أ. المباني والمنشآت والمساكن والمرافق الخدمية المقامة لغرض إستخدامات النفع العام والتي يتم إستلامها من الجهات الخاصة أو الجهات الخدمية العامة التي قامت ببنائها وإنشائها بعد التأكد من مطابقتها لجميع إشتراطات عقود إنشائها وبنائها وإستلامها حتى يتم تسليمها للجهات العامة التي قامت بطلب إنشائها لتوفير إحتياجاتها أو إحتياجات المواطنين لها.

ب. المركبات ذات الإستخدامات الخاصة والأجهزة والمعدات والمستلزمات والمواد النهائية والوسيطة التي يتم شراؤها بناءً على طلبات الجهات الخدمية العامة لإستخداماتها فى مجال عملها حتى يتم تسليمها لهذه الجهات طبقاً للوائح وإجراءات خصم ونقل وإستلام وتسجيل العُهد المنقولة المتبعة فى هذا الشأن.

ت. المركبات ذات الإستخدامات الخاصة والأجهزة والمعدات والمستلزمات التي كانت قيد الإستعمال لدى الجهات الخدمية العامة وصارت **غير صالحة للإستخدام بسبب إستهلاكها أو تلفها أو إنتهاء الفترات الزمنية المحددة لإستخدامها الآمن والسليم والفعل** حتى يتم الإعلان فى جريدة الوقائع المصرية عن مزادات بيعها طبقاً لنصوص ولوائح المزادات العامة والإجراءات المتبعة فى هذا الخصوص طبقاً لنصوص قانون هيئة المخازن العامة المصرية.

ث. المواد الوسيطة أو النهائية المتبقية من نتاج أعمال الجهات الخدمية العامة وصارت غير صالحة للإستخدام الآمن والسليم والفعل فى مجال عمل هذه الجهات لحين إهلاكها أو التخلص الآمن منها أو الإعلان فى جريدة الوقائع المصرية عن بيعها فى مزادات علنية إذا كانت صالحة للإستخدام الآمن والفعل فى مجالات إنتاجية أخرى.

ج. الأصول العقارية والمنقولة التي يتم مصادرتها من الأفراد أو من الجهات التجارية أو غير التجارية الخاصة الفردية أو الجماعية أيّاً ما كانت طبيعتها أو كمياتها أو قيمتها بناءً على **حكم قضائى نهائى** باتّ صادر من **محكمة القضاء الإدارى النهائية أو محكمة القضاء الجنائى النهائية** وذلك حتى يتم الإعلان فى جريدة الوقائع المصرية عن بيعها فى مزادات علنية أو حتى يتم تسليمها للجهات الخدمية العامة التي تحتاجها فى مجال عملها العام أو التي تُختص بالإشراف عليها والتصرف فيها حسب طبيعة الأصول والمنقولات المصادرة.

ح. الأصول العقارية والمنقولة التي يُتوفى مالكوها بدون وجود أى وارث شرعى لهم.

خ. الكنوز الأثرية من العملات والمشغولات الذهبية والأحجار الكريمة والقطع الأثرية التي يتم العثور عليها فى أى مكان بالدولة لحين تسليمها إلى الجهات العامة المختصة بالإشراف عليها مثل هيئة الآثار والمتاحف الأثرية وهيئة الإيرادات العامة المصرية.

٤. يتم بصفة يومية منتظمة وفي صفحة مخصصة لذلك فى جريدة الوقائع المصرية نشر تفاصيل جميع **تصرّفات هيئة المخازن العامة المصرية** الخاصة بجميع فروعها فى جميع المحافظات المصرية. من حيث الوارد إليها أو ما يتم إعتباره كذلك من الأصول غير المنقولة مثل الأراضى أو العقارات وما يماثلها ومن حيث الصادر منها إلى الجهات العامة

الأخرى أو إلى **هيئة المبيعات العامة المصرية**. ويجب أن يتم نشر التفاصيل الخاصة بجميع تصرفات هيئة المخازن العامة المصرية هذه المصروفات وتفاصيل تسويات موازاتها بالبنك المصرى فى اليوم التالى لصدور القرارات الخاصة بهذه التصرفات.

الفصل السادس : هيئة التأمين العامة المصرية

١. تختص هيئة التأمين العامة المصرية بممارسة أعمال التأمين على الأفراد والمنقولات والمنشآت الخاصة أيًا ما كانت طبيعتها أو إستخداماتها طبقاً للوائح والنصوص والقواعد المتبعة فى هذا الشأن الواردة فى قانون التأمين المصرى.

٢. يتم تحصيل **مقدمات وأقساط التأمين** على الأفراد والمنقولات والمنشآت الخاصة طبقاً للعقود المبرمة بين إدارات هيئة التأمين المتخصصة حسب مجال نشاطها وبين أصحاب الشأن وإيداعها فى **حسابات هيئة التأمين** ضمن **حسابات هيئة الإيرادات العامة المصرية فى البنك المصرى**. ويجب أن تتم الإشارة فى صدر عقد التأمين إلى ضرورة إيداع صاحب العقد للمقدمات والأقساط المنصوص عليها فى العقد فى حساب الهيئة بأى من فروع البنك المصرى فى أى مكان بالدولة وإلى عدم الإعتداد بأية إيداعات يقوم بأدائها إلى أية جهة أخرى خلافها.

٣. يتم دفع **التعويضات وإستحقاقات التأمين** على الأفراد والمنقولات والمنشآت الخاصة طبقاً لنصوص العقود المبرمة بين إدارات هيئة التأمين المتخصصة حسب مجال نشاطها وبين أصحاب الشأن **بواسطة هيئة المصروفات العامة المصرية** وذلك من حسابات **هيئة الإنفاقات العامة** بالبنك المصرى بعد إستيفاء المستندات والإشتراطات والإجراءات الواجب إتباعها فى هذا الشأن طبقاً لنصوص ولوائح قانون هيئة التأمين العامة المصرية.

٤. يختص **مجلس القضاء التجارى** بالفصل فى أية **منازعات مالية** تنشأ بين هيئة التأمين العامة المصرية وبين أصحاب عقود التأمين المبرمة مع الهيئة. ويختص **مجلس القضاء الإدارى** بالفصل فى أية **منازعات إدارية** تنشأ بين هيئة التأمين العامة المصرية وبين أصحاب عقود التأمين المبرمة مع الهيئة. ويختص **مجلس القضاء الجنائى** بالفصل فى أية **منازعات** تنشأ بسبب أية أفعال مؤتممة تنطوى عليها خطوات الإستعلام أو التقدير أو تحرير أو تنفيذ أو إستيفاء نصوص عقود التأمين بين هيئة التأمين العامة المصرية وبين أصحاب عقود التأمين المبرمة مع الهيئة.

الفصل السابع : هيئة الحسابات الخاصة الفردية

١. تختص هيئة الحسابات الخاصة الفردية بالبنك المصرى بمهام وواجبات ومسؤوليات الإشراف على إنشاء وتنظيم وإدارة الحسابات البنكية الفردية الخاصة للمواطنين المصريين والمواطنين غير المصريين المقيمين فى الدولة المصرية بصورة شرعية.

٢. يحق لكل مواطن مصرى ولكل مواطن غير مصرى مقيم فى الدولة المصرية بصورة شرعية إنشاء حساب بنكى شخصى خاص به فى البنك المصرى ضمن حسابات هيئة الحسابات الخاصة الفردية بالبنك. ويُشترط لإنشاء الحساب البنكى الشخصى الفردى الخاص أن يقوم صاحب الحساب بمباشرة وإتمام إجراءات إنشاء الحساب بنفسه وأن يكون شخصاً عاقلاً بالغاً لا يقل عمره عن عشرين عاماً ميلادية وألا يكون قد أدين بمقتضى حكم قضائى نهائى بأت من محكمة القضاء الجنائى النهائية أو محكمة القضاء التجارى النهائية بإرتكاب جرائم جنائية أو جرائم مالية يؤتمها القانون بإعتبارها جرائم مخلّة بالشرف تُفقدُ الأهلية القانونية فى مباشرة حقوقه فى هذا الصدد وألا يكون لديه حساب شخصى فردى خاص آخر وأن يقرر صراحة فى الجزء الخاص بهذا الإقرار فى طلب إنشاء الحساب إلتزامه التام بنصوص ولوائح وإشتراطات قانون البنك المصرى التى تنظم إجراءات إنشاء وتنظيم وإدارة الحسابات الفردية الخاصة.

٣. يتم تحديد **نسبة الربح الأولية** المحددة للحسابات الفردية الخاصة من قبل مجلس البنك المصرى فى اليوم الأول من شهر يناير من كل عام ميلادى مع بدء السنة المالية للدولة المصرية. ويتم حساب الأرباح على رصيد الأموال الموجودة فعلياً بالحساب إعتباراً من اليوم التالى لإيداعها بالبنك حتى اليوم السابق لسحبها من البنك. ويتم إضافة أرباح الحسابات إليها بصفة شهرية منتظمة فى اليوم الأول من كل شهر ميلادى. ويتم إجراء **التسويات المالية النهائية** للحسابات الفردية الخاصة بعد تحديد مجلس البنك المصرى **نسبة الربح النهائية** عن كل سنة مالية منقضية وذلك فى اليوم الأول من شهر يناير من كل عام ميلادى.

٤. يحق لصاحب الحساب الفردى الخاص **الإيداع والسحب** من رصيد حسابه الفعلى بالبنك دون أية قيود فيما عدا ما قد يُفرض من قيود على حرية السحب من الحساب فى حالات الطوارئ أو النكبات القومية التى قد تستدعى فرض هذه القيود. وتصدر القرارات الخاصة بفرض هذه القيود من مجلس البنك المصرى بعد موافقة أعضاء مجلس الدولة عليها بأغلبية الأصوات.

٥. يُحظر على البنك المصرى كشف أو إتاحة أى معلومات خاصة عن أرصدة الحسابات الفردية الخاصة للمواطنين وأنشطة السحب والإيداع الخاصة بها لغير أصحابها الفعليين وبعد التحقق من شخصياتهم. ويلتزم البنك بإتاحة تفاصيل هذه المعلومات فقط لجهات التحقيق القضائية الرسمية فى الحالات التى قد تستدعى ذلك فى حالة صدور أمر خاص بهذا الشأن. ويجب أن يصدر الأمر بكشف هذه المعلومات وإتاحتها لجهات التحقيق من رئيس النيابة المختصة المُخولة بمباشرة التحقيق فى هذه الحالات.

٦. يلتزم البنك المصرى فى حالة صدور أمر قضائى بتجميد نشاط الحساب الفردى الخاص ومنع صاحبه من سحب أية أموال منه بصفة كلية أو جزئية بوضع هذا الأمر موضع التنفيذ الفورى حال وصوله إلى إدارة البنك المختصة. ويجب أن يصدر هذا الأمر بالمنع من التصرف فى الحساب من رئيس النيابة المختصة المُخولة بمباشرة التحقيق فى أية دعاوى مقامة فى هذا الصدد.

الفصل الثامن : هيئة الحسابات الخاصة الجماعية

أولاً : حسابات الأحزاب السياسية

ثانياً : حسابات النقابات المهنية

الفصل التاسع : هيئة الحسابات الخاصة التجارية

تختص هيئة الحسابات الخاصة التجارية بالبنك المصرى بمهام وواجبات ومسؤوليات الإشراف على تلقى ودراسة طلبات إنشاء وتنظيم وإدارة الحسابات البنكية الخاصة التجارية الفردية والجماعية لجميع المواطنين المصريين والمواطنين غير المصريين المقيمين فى الدولة المصرية بصورة شرعية.

أولاً : الحسابات الخاصة التجارية الفردية

١. يجب على كل مواطن مصرى يمارس نشاطاً تجارياً فردياً إنشاء حساب بنكى تجارى خاص بهذا النشاط فى البنك المصرى ضمن حسابات هيئة الحسابات التجارية الفردية الخاصة.

٢. يُشترط لإنشاء الحساب التجارى الفردى الخاص أن يقوم صاحب الحساب بمباشرة وإتمام إجراءات إنشاء الحساب بنفسه وأن يكون شخصاً عاقلاً بالغاً لا يقل عمره عن عشرين عاماً ميلادية وألا يكون قد أدين بمقتضى حكم قضائى نهائى بأت من محكمة القضاء الجنائى النهائية أو محكمة القضاء التجارى النهائية بإرتكاب جرائم جنائية أو جرائم مالية يؤتمها القانون بإعتبارها جرائم مخلة بالشرف تُفقد الأهلية القانونية فى مباشرة حقوقه فى هذا الصدد وألا يكون لديه حساب تجارى فردى خاص آخر. ويجب أن يُرفق صاحب الشأن مع طلب إنشاء الحساب أصل ترخيص ممارسة النشاط التجارى الصادر له من جهة الإدارة المختصة بالسماح له بمباشرة هذا النشاط وصورة منه للإطلاع على الأصل وإعادته إليه والإحتفاظ بالصورة ضمن مستندات إنشاء الحساب وكذلك أصل البطاقة الضريبية الخاصة به والصادرة من هيئة الضرائب المصرية وصورة منها للإطلاع على الأصل وإعادته إليه والإحتفاظ بالصورة ضمن مستندات إنشاء الحساب وأن يقرر صراحة فى الجزء الخاص بهذا الإقرار فى طلب إنشاء الحساب إلزامه التام بنصوص ولوائح وإشتراطات قانون البنك المصرى التى تنظم إجراءات إنشاء وتنظيم وإدارة الحسابات التجارية الفردية الخاصة.

٣. تسرى نفس قواعد المعاملات البنكية المالية والتنظيمية المذكورة فى البنود أرقام : ٣ و ٤ و ٥ و ٦ فى الفصل السابع الخاص بهيئة الحسابات الخاصة التجارية على الحسابات الخاصة التجارية الفردية.

ثانياً : الحسابات الخاصة التجارية الجماعية

١. يجب على كل كيان تجارى جماعى مملوك لإثنين أو أكثر من الشركاء المصريين إنشاء حساب بنكى تجارى خاص به فى البنك المصرى ضمن حسابات هيئة الحسابات التجارية الجماعية الخاصة. ويجب تقديم مستند إنشاء هذا الحساب ضمن مستندات طلب ترخيص ممارسة النشاط التجارى إلى الجهة العامة المختصة بالإشراف على منح الترخيص وكذلك ضمن مستندات طلب إستخراج البطاقة الضريبية من هيئة الضرائب المصرية. ويتعين على أى شركة تجارية تقديم مستند إنشاء هذا الحساب ورقمه بالبنك مع بقية المستندات المطلوبة لبدء مزاولة النشاط إلى وزارة الإقتصاد للحصول على الموافقة النهائية لبدء مزاولة النشاط التجارى الخاص بها.

٢. يُشترط لإنشاء الحساب التجارى الجماعى الخاص بالشركات أن يقوم الشركاء أيّاً ما كانت أعدادهم بطلب ومباشرة وإتمام إجراءات إنشاء الحساب بأنفسهم جميعاً وأن يقوموا بتحديد الشركاء المُخولين بالتوقيع على أوامر السحب والإيداع بالحساب والتوقيع على هذا التحديد لهؤلاء الشركاء فى الجزء الخاص به فى طلب إنشاء الحساب. كما يُشترط لإنشاء الحساب أن يكون جميع الشركاء أشخاصاً عاقلين بالغين لا يقل عمر أى منهم عن عشرين عاماً ميلادية وألا يكون أى منهم قد سبقت إدانته بمقتضى حكم قضائى نهائى بأت من محكمة القضاء الجنائى النهائية أو محكمة القضاء التجارى النهائية بإرتكاب جرائم جنائية أو جرائم مالية يؤتمها القانون بإعتبارها جرائم مخلة بالشرف تُفقد الأهلية القانونية فى مباشرة حقوقه فى هذا الصدد وألا يكون لديهم حساب تجارى جماعى خاص آخر لنفس الشركة. ويجب أن يُرفق طالبو إنشاء الحساب مع طلبهم أصل ترخيص ممارسة النشاط التجارى الصادر للشركة من جهة الإدارة المختصة بالسماح بمباشرة هذا النشاط وصورة منه للإطلاع على الأصل وإعادته إليهم والإحتفاظ بالصورة ضمن مستندات إنشاء الحساب وكذلك أصل البطاقة الضريبية الخاصة بالشركة والصادرة من هيئة الضرائب العامة المصرية وصورة منها للإطلاع على الأصل وإعادته إليهم والإحتفاظ بالصورة ضمن مستندات إنشاء الحساب. ويجب أن يقرر جميع الشركاء صراحة فى الجزء الخاص بهذا الإقرار فى طلب إنشاء الحساب إلزامهم التام بنصوص ولوائح وإشتراطات قانون البنك المصرى التى تنظم إجراءات إنشاء وتنظيم وإدارة الحسابات التجارية الجماعية الخاصة وتشاركهم جميعاً فى تحمل المسؤوليات المترتبة عليهم فى حالة مخالفة هذه النصوص واللوائح والإشتراطات.

٣. تسرى نفس قواعد المعاملات البنكية المالية والتنظيمية المذكورة فى البنود أرقام : ٣ و ٤ و ٥ و ٦ فى الفصل السابع الخاص بهيئة الحسابات الخاصة التجارية على الحسابات التجارية الخاصة الجماعية.

الفصل العاشر : هيئة المعاملات البنكية المحلية

تختص هيئة المعاملات البنكية المحلية بالبنك المصرى بمهام وواجبات ومسؤوليات الإشراف الكامل على جميع شئون المعاملات البنكية المحلية التى يقوم بها المواطنون المصريون والمواطنون غير المصريين المقيمين بصورة شرعية فى الدولة طبقاً للقواعد المتبعة فى هذا الشأن والتى تحددها لوائح ونصوص قانون البنك المصرى. وتشمل هذه المعاملات إرسال الأموال عبر فروع البنك المحلية داخل الدولة أو تحويلها بين هذه الفروع والتحويل بين العملات المصرية والأجنبية وشراء العملات الأجنبية وإقراض الأفراد والشركات وما يُماثلها من معاملات. وتختص الهيئة فى هذا الصدد بمسؤوليات إتاحة وتحديد وتنظيم متطلبات وإشتراطات الحصول على القروض الإنتاجية والقروض الخدمية والقروض الإستهلاكية والقروض الترفيحية وتحديد نسب الفائدة على كل نوع من أنواع القروض المصرفية تبعاً لأهميتها الإقتصادية.

الفصل الحادى عشر : هيئة المعاملات البنكية الدولية

تختص هيئة المعاملات البنكية الدولية بالبنك المصرى بمهام وواجبات ومسؤوليات الإشراف الكامل على جميع شئون المعاملات البنكية الدولية التى يقوم بها المواطنون المصريون والمواطنون غير المصريين المقيمين بصورة شرعية فى الدولة طبقاً للقواعد المتبعة فى هذا الشأن والتى تحددها لوائح ونصوص قانون البنك المصرى. وتشمل

هذه المعاملات إرسال الأموال عبر فروع البنك المحلية إلى فروع البنوك الأجنبية أو تحويلها من حسابات الأفراد أو حسابات الشركات إلى فروع البنوك الأجنبية وتوفير النقد الأجنبي اللازم للوفاء بإحتياجات الإستيراد من الدول الأجنبية للشركات العاملة في هذا المجال وسداد الإلتزامات المالية أو المصرفية الواجبة على جهات الدولة العامة أو الجهات الخاصة وغير ذلك من معاملات مماثلة.

